دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية
المصدر:	مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	جامعة مؤتة
المؤلف الرئيسي:	غرايبة، مازن خليل
المجلد/العدد:	مج 6, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	جمادي الآخرة / كانون أول
الصفحات:	171 - 199
رقم MD:	125593
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EduSearch
مواضيع:	التكامل السياسي، النظام العالمي الجديد، العولمة، السياسة الخارجية، الاتفاقيات الدولية، العلاقات السياسية، النظم السياسية، التحالفات السياسية، العلاقات الثقافية، التكامل الاقتصادي، الفيدرالية، الدبلوماسية، السوق الأوروبية المشتركة، العالم العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/125593

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية

د. مازن خليل غرايبة*
جامعة اليرموك

ABSTRACT

This is a two - fold study which attempts to first analyse the various International Political Integration Theories in the Western Literature to critically present them to the Arab reader due to an obvious lacuna of the subject in Arab stuies; and it then attempts to provide critical justifications for this absence.

ملخـــص

هذه الدراسة محاولة باتجاهين: الأول، يتضمن الوقوف على نظريات التكامل الدولي السياسي كما أظهرتها الأدبيات الأجنبية وذلك من أجل تبويبها ونقدها وتحليلها بقصد تقديمها للقارىء العربي للاستفادة منها نظراً لغيابها شبه الكامل عن الأدبيات العربية. والثاني، تقديم تفسيرات أولية للأسباب الكامنة وراء غياب فكرة التكامل الدولي السياسي عن الأدبيات العربية بالرغم من أن إشكالية الوحدة العربية بشكل عام كانت ولا تزال الشغل الشاغل لمفكري هذه الأمة.

تمهيـــد

لقد كثر في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد قيام مجالس التعاون في الوطن العربي، الحديث عن التكامل الإقليمي أو الدولي كأداة من أدوات التجمع أو الالتقاء بين مجموعة من الوحدات السياسية الصغيرة لتشكل مجموعة كبيرة واحدة تكون أقدر على مواجهة أعباء تلك الوحدات من النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية، وكذلك في تحقيق طموحات تلك الوحدات بالوصول إلى مستوى مناسب من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ولقد بدأت فكرة التجمعات الكبيرة تلاقي رواجا في الوطن العربي على المستويات الرسمية والشعبية والأكاديمية، وكان المنطلق من وراء هذا القبول هو التسليم بحقيقة صعوبة الوحدة العربية الاندماجية لأقطار الوطن العربي بقرار سياسي في الوقت الحاضر، فأصبح هناك اعتراف من كثيرين في الوطن العربي بحقيقة التمايزات السياسية والديمغرافية والاقتصادية بين أقطار الوطن العربي. مما حدا إلى البحث عن صيغة معينة تستطيع احتواء تلك التمايزات والاختلافات وفعلا بدأت بشكل

* استاذ مساعد، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك

عملي في النصف الأول من هذا العقد تجارب بدأت بمجلس التعاون الخليجي ثم بمجلس التعاون العربي وأخيرا بمجلس التعاون المغاربي. إن فكرة الوحدة أو التجمع عن طريق التكامل وإن كانت جديدة على الوطن العربي فهي ليست بأي حال من الأحوال جديدة على مناطق أخرى من العالم. إذ أن هناك تجارب كثيرة حدثت في العالم منذ النصف الأول من هذا القرن دلت على إمكانية قيام التجمعات الكبيرة بطرق غير سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية. فهذه السوق الأوروبية المشتركة خير مثال على محاولة تكاملية بدأت بتعاون بين أقطار أوروبية (كانت في الماضي تعيش صراعات وعداوات أدت إلى حدوث حربين عالميتين) تتطلع الآن إلى وحدة اندماجية عام ١٩٩٢. لقد كتب الكثير حول تجارب تلك الدول التكاملية ووضعت نظريات حاولت كل واحدةأن تطرح تصورات حول التكامل السياسي وشروطه ومبرراته والعوامل المؤثرة به وكيفية تحقيقه.

ولعله من الجدير بالملاحظة أنه وبالرغم من اهتمام الأدبيات الأجنبية بظاهرة التكامل الدولي السياسي إلا أن الأدبيات السائدة في المجتمع العربي لم تتناول هذه القضية بعد ولم تحاول حتى ترجمة ما كتب حولها إلى العربية لوضعها في متناول القارىء العربي. ولتلافي هذا النقص يحاول الباحث في هذه الورقة الوقوف على نظريات التكامل الدولي السياسي وتبويبها ونقدها وتحليلها كما أظهرتها الأدبيات الأجنبية. وكذلك تقديم تفسيرات أولية للأسباب الكامنة وراء عدم اهتمام الأدبيات العربية بقضايا التكامل الدولي السياسي على الرغم من أن قضية الوحدة العربية بشكل عام كانت وما زالت الشغل الشاغل لمفكري هذه الامة. علما بأن قضية التكامل الاقليمي في الوطن العربي بدأت تطرح الآن في الأوساط الأكاديمية.

١ ـ مقدمـــة:

إن الرعب والدمار اللذين تمخضا عن الحربين العالميتين الأولى والثانية قد فتحا عيون البشرية على حقيقة الفوضى وعدم التكامل التي يتميز بهما النظام الدولي المعاصر. لقد حفزت هذه الحقيقة الكثير من المفكرين في فترة ما بعد الحرب الثانية إلى البحث عن طرق ووسائل، بحيث إذا وضعت موضع التطبيق، يمكن لها أن تقود إلى نظام دولي يغلب عليه السلام والأمن. ولقد أفرزت جهود نخبة من هؤلاء المفكرين عددا من المدارس الفكرية أو النظريات حاولت تحليل وتفسير الظواهر الدولية والعلاقات بين الدول، وتقدمت إحدى هذه المدارس الفكرية التي ظهرت خلال تلك الحقبة «المدرسة الواقعية» بمقترحات لتنظيم تلك العلاقات إذ رأت أن العلاقات ما بين دول العالم ما هي إلا علاقات فوضوية بطبيعتها.

والسبب في ذلك برأي أنصار هذه المدرسة، من أمثال هانس مورجانثو (Hans. Morganthau) وريمون آرون (R. Aron) ومورتون كابلان (M. Kaplan) وآخرين، غياب جهة

دولية واحدة قادرة على فرض الأمن ووضع حلول لمشاكل العالم. أضف إلى ذلك، أن المدرسة الواقعية نظرت إلى العالم على أنه مكون من مجموعة من المصالح المتضاربة بين مجموعة من الدول القومية، وأن عملية خلق تجانس أو انسجام بين هذه المصالح المتضاربة ضرب من الخيال أو المستحيل. لهذا فليس أمام الدول القومية من خيار سوى الاعتماد على قوتها الذاتية إذا أرادت البقاء والحفاظ على مصالحها في هذا النظام الدولي الذي يتصف بالفوضى وعدم الاستقرار. وإذا أرادت الدول أن تحافظ على بقائها فمعنى ذلك أن القوة يجب أن تصبح هدفها الأول والأخير. وباختصار فإن أنصار المدرسة الواقعية يعتقدون أن سلوك الدول في المعترك الدولي هو أمر غير قابل للتعديل أو الاصلاح بل يجب أن يظل دائما تحت المراقبة المشددة[1].

هذه النظرية التشاؤمية للمدرسة الواقعية حول حقيقة المجتمع الدولي أدت إلى ظهور مدارس أخرى حملت أفكاراً أكثر تفاؤلا في نظرتها إلى الواقع الدولي. ولقد أعلن كثير من مفكري هذه المدارس الجديدة تحديهم ورفضهم لأفكار الواقعيين. وأعلن كثير منهم أن التعامل الدولي المبني على أساس القوة يؤدي إلى الانقسام وبالتالي إلى سلوك غير عقلاني من قبل دول المجموعة الدولية، ولقد رأى أنصار بعض هذه المدارس بأن السلم والاستقرار الدوليين يمكن تحقيقهما من خلال التكامل وليس من خلال الصراع واستعمال القوة وصار أنصار إحدى هذه المدارس يعرفون في مجال علم العلاقات الدولية بمفكري نظرية التكامل الدولي Theories of International Integration) وأصبح التكامل الدولي بالنسبة لهم الوسيلة المثلى لتعزيز التعاون السلمي وإبعاد أو تقليص فرص الخلاف والصراع بين الدول القومية.

ولتحقيق هذه الغاية فقد تركزت جهود هؤلاء المفكرين على البحث عن شكل من أشكال المنظمات التي يمكن أن تخلف أو تحل محل الدولة القومية. لقد اعتقد أنصار هذا الاتجاه بأن التكامل الدولي هو من أنجع وأنجح الجهود المعاصرة في خلافة الدولة القومية. وبهذا فهم يعتبرون أن الفوق قومته أو ما يعرف (Supranational Integration هي الخطوة الحيوية والأساسية باتجاه تطوير المجتمع الدولي.

إن فكرة البحث عن بديل للدولة الوطنية (Nation - State) ليست فكرة حديثة وإنما يمكن أن تعود في جذورها إلى مئات بل آلاف السنين إذا ما تتبعنا التاريخ ورأينا كم من محاولات أو حالات حدثت اجتمعت من جرائها دولتان أو أكثر لتشكل دولة كبيرة واحدة. فهذا ميتشيل هدجز (Michael Hodges) يصف فكرة التكامل الدولي بأنها «خمر قديم في زجاجات جديدة»

(1) Morgenthau, H.J., Politics Among Nations: The struggle For Power and Peace, 5th ed. (New York, Alfred Knopf, 1973). See also Aron, Raymond, Peace and War: A Theory of International Relations (London, Weidenfeld and Nicholson, 1967). Kaplan Morton, Systems and Process in International Politics (New York, John Wiley, 1967).

(An old Wine in a new bottles)[2] إلا أننا لا نملك إلّا أن نعترف بأن المحاولات الجادة للتنظير/وضع نظريات حول التكامل الفوق قومي إنما هي محاولات بدأت منذ ثلاثة عقود خلت، وان هذه النظريات ما زالت حديثة وبحاجة إلى مرور الزمن الكافي عليها لتثبت جدارتها.

٢ ـ الإشكاليات الرئيسية لنظريات التكامل الدولي:

وبشكل عام تطرح نظريات التكامل الدولي الإشكاليات الأربعة الآتية:

أ ـ ما التكامل الدولي، وما الفرق بينه وبين التحالفات وبينه وبين التعاون الإقليمي؟

ب ـ ما الشروط المسبقة الضرورية لتحقيقه، وما العوامل التي تؤثر فيه؟

ج ـ ما مبررات التكامل وفوائده المنتظرة؟

د ـ كيف يحدث التكامل ويظهر على أرض الواقع، وما المعايير أو المقاييس التي يمكن استخدامها كمؤشرات لحدوثه واستمراريته أو نكوصه وانتكاسه؟

١.٣ ـ ما هو التكامـل؟

إن الاجابة على هذا السؤال تعتبر من المشاكل الرئيسية التي واجهت المفكرين في هذا المجال. وذلك مرده إلى غياب اجماع بين مفكري العلاقات الدولية حول تعريف شامل محدد وواضح ومقبول للتكامل. ولعل ذلك يمكن رده إلى أسباب ثلاثة:

أ ـ هناك خلاف بين المفكرين حول فيما إذا كان التكامل محصلة أو حالة Condition أو عملية Process. هناك مجموعة من المفكرين وعلى رأسهم آرنست هاس (Arnest Hass). وتشارلز بنتلند (C. Bentland) وجوهان جالتنج (Johan Galtung) يرون بأن التكامل هو عملية (Process) وها هو آرنست هاس (Arnest Hass) الذي يعتبر من أهم المنظرين في مجال التكامل الدولي يعرف التكامل بأنه «العملية التي يتم بواسطتها اقناع مجموعة من اللاعبين الدوليين في مناطق مختلفة من العالم بضرورة تحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم نحو مركز جديد، حيث ينشأ عن ذلك مؤسسات جديدة يصبح لها سلطة ما على الوحدات السياسية القومية الموجودة أصلا»[3]. بينما نرى تشارلز بنتلند (C. Bentland) يتعامل أيضا مع التكامل على

(2) Hodges, M., European Integration (Harmondsworth, Middx, Penguin, 1972), p.22.

(3) Has B, Ernst, The Uniting Europe (Stanford, Stanford University Press, 1958), p.16.

أنه عملية ويعرفه بأنه «العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا»[٤]. ويتفق جوهان جالتنج (J. Galtung) مع ارنست هاس (A. Hass) وتشارلز بنتلند (C. Bentland) في رؤيتهما للتكامل على أنه عملية ويعرف التكامل بأنه «العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا، وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل قد حدث والعكس صحيح»[٥]، أما بالنسبة لأولئك الذين يرون التكامل كمحصلة أو حالة (Condition) فهنا يطرأ السؤال المتعلق بمستلزمات تلك الحالة. وبهذا فإن أنصار هذا الاتجاه ببساطة يعتبرونه تجمعا أمنيا (Security Community) حيث تكون إمكانية الصراع بين أعضاء هذا التجمع بعيدة، أو تجمعا يخلق هوية معينة لاطرافه ومؤسساته قادرة على خلق التنسيق وضبط سلوك اعضائه. ولعل من أشهر أنصار هذا الاتجاه كارل دويتش (Karl. W. Deutsch) الذي عرف التكامل بأنه «حالة تكون فيها مجموعة من الأفراد يقيمون على إقليم معين قد خلقوا تجمعا أو مؤسسات أو ممارسات قادرة ـ إلى حد ما ـ على خلق توقعات شبه مؤكدة بأن هناك تغيرات سلمية ستحدث فيما بينهم»[٦]. وهذا اميتاي اتزيوني (Amitai Etizioni) يرى أن التكامل يتمثل في القدرة على حيازة وسائل استعمال العنف في التجمع السياسي. ومن وجهة نظره فالتوحيد السياسي هو شرط لحدوث التكامل. فالتوحيد يزيد ويعزز الروابط بين الوحدات المختلفة التي تشكل النظام الجديد[٧].

ب ـ من العقبات التي تعترض سبيل وجود تعريف شامل ومتفق عليه للتكامل تلك التي تتعلق بالحقيقة التي مفادها أن التكامل لا يمكن أن يكون على درجة واحدة أو مستوى واحد. فالتكامل كشرط له درجات ومستويات مختلفة، بينما نرى أن التكامل كعملية له خطوات أو درجات متباينة. وعلى التجمع أن يمر عبر مستويات مختلفة أو يخطو خطوات معينة حتى يتحقق. وفي هذه الحالة فإن قياس تلك المستويات أو الدرجات أمر يصعب حصره ومعرفته.

(4) Pentland Charles, International Theory and European Integration (London, Faber and Faber, 1973), p.29.

(5) Galtung Johan, "A structural Theory of Integration" Journal of Peace Research, 5, No.4 (1968), p.377.

(6) Deutsch W. Karl et al., Political Community and The North Atlantic Area (princeton, Princetion University Press, 1957), p.5.

(7) Etzioni Amitai, Political Unification (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1965), p.14.

ج ـ وهناك مشكلة ثالثة تعترض سبيل تعريف التكامل هي أن التكامل يحدث أو ينصب على قطاعات مختلفة، اقتصادية وسياسية وعلمية وحتى عسكرية وبدرجات متفاوتة وبهذا تكون عملية الوصول إلى تعريف واحد محدد يأخذ بالاعتبار كل هذه المتغيرات أمرا فيه الكثير من الصعوبة (Multidimential Phenomena) هذا وبالرغم من الجهد الكبير لمفكري العلاقات الدولية المهتمين بمجال التكامل الدولي فما زال أمر الوصول إلى تعريف متفق عليه للتكامل أو حتى الوصول إلى مؤشراته الأساسية أمرا غير محسوم. إلّا أن المستعرض لأدبيات التكامل السياسي الدولي لا يجد صعوبة في أن يلاحظ أن المفكرين في هذا المجال يقبلون تعريفا إجرائيا للتكامل (Operational definition) مفاده أن التكامل مصطلح يطلق على العملية أو المحصلة لجهود ينشأ عنها بناء وحدة سياسية جديدة.

٢.٣ ـ الفرق بين التكامل والتحالفات:

الحلف كما يعرفه قاموس العلوم السياسية هو «. . . علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهدبموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم، من حيث المبدأ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة. .»[٨]

ومن هذا التعريف يتبين لنا أن التحالفات تؤدي وظيفة تنظيمية (إعادة تنظيم أو ترتيب) في مجال التوازنات الدولية. وهي تنقل الطرف الدولي من الجهد الفردي إلى الجهد الجماعي في إعادة ترتيب النظام الدولي. وهي مرتبطة ارتباط وثيقا بفكرة توازن القوى أو إعادة تحقيقه.

وهناك شبه اجماع بين مفكري العلاقات الدولية على اعتبار التحالفات نوع من أدوات الردع أو الدفاع ضد عدو خارجي مشترك بين أطراف التحالف. وبهذا المجال يصفها روبرت أوسجود (R. Osgood) بأنها «تجمع حربي غير ظاهر»[٩] مرتكز على تعاون بين أطرافه الذي يحاول دائما كل واحد منهم التأكد من حسن نوايا الآخرين في الوفاء بما تعهدوا بالالتزام به. فالصراع أو الخلاف إذن هو من أهم الأسباب التي تدعو إلى تشكيل أو قيام التحالفات وهذه حقيقة يدعمها الواقع الدولي من أن قيام تحالف يقابله عادة قيام تحالف مضاد، فحلفا الأطلسي ووارسو خير مثالين على ذلك.

(٨) شكري، محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، بيروت عالم المعرفة ٧، ١٩٧٨، ص ١١.

(9) Osgood E. Robert, Alliances and American Foreign Policy (Baltimore, Johns Hopking Press, 1968), p.19.

وبشكل عام فإن الدول، كما يقول وليام ريكر (William. Riker)، تدخل في أحلاف لعدة أسباب[١٠]:

١) الخوف من التهديد بالانتقام إذا لم تنضم الدولة إلى التحالف.
٢) جني فائدة ما بشكل أو بآخر.
٣) الحصول على وعد بتبني سياسة معينة أو قرار معين من قبل باقي أطراف التحالف.
٤) تحقيق دعم معنوي للطرف الذي يدخل في التحالف.

هذه الأسباب التي يقدمها وليام ريكر (W. Riker) لدخول الدول في التحالفات مستمدة من تحليله لواقع التحالفات التي حدثت في تاريخ القارة الأوروبية والتي أشار إلى أنها قد لعبت دورا كبيرا في تحقيق توازن القوى فيما بين الدول الأوروبية وخاصة في النظام الدولي الذي ساد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

مما تقدم فإن أوجه الشبه والاختلاف بين التكامل والتحالف يمكن تلخيصها بما يلي:

أوجه الاختلاف بين التحالفات والتكامل:

١) تهدف التحالفات إلى الوفاء بتعهد (Implementing Committment) ولا تهدف إلى تحقيق وحدات سياسية إقليمية أو دولية. بمعنى أنها تهدف إلى خلق حد أدنى من الائتلاف الضروري للفوز أو التعادل مع جهة أخرى. والتحالفات عادة تشكل أداة لتحقيق سياسات معينة بواسطة التزام أطراف التحالف بأمور محددة وعادة ما يكون ذلك بمعاهدة.

٢) التحالفات أقصر عمرا بكثير من الوحدات السياسية التي تنشأ نتيجة لعملية التكامل سواء كانت هذه المؤسسات دولا أو مؤسسات فوق وطنية أو أي شكل من أشكال التجمعات. وعادة ما يتقلص حجم هذه التحالفات ونشاطها بعد تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله.

٣) غالبا ما يكون هدف التحالفات، وخاصة ما بين الدول الصغيرة، الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة عدم السماح للقوى الكبرى بالتدخل أو ممارسة ضغوط على تلك الدول أو مناطقها. وهذا مغاير للهدف الأساسي من التكامل والذي يتضمن تغيير الواقع بواقع أفضل منه.

(10) Dougherty E. James and Pfaltzgraff L. Robert, Jr. Contending Theories of International Relations, 2nd ed., (New York, Harper and Row, Publishers, 1981), p.450.

٤) المبدأ الذي تقوم عليه التحالفات هو مبدأ المصالح الدائمة (Permanent Interests) وليس كما هو الحال في التكامل الذي يقوم على مبدأ الروابط الدائمة (Permanent ties) وهذا يجعل من التحالفات أدوات توازن أكثر منها أدوات تعاون.

أوجه الشبه بين التحالفات والتكامل:

١) كلاهما يركز على أهمية الاتصال بين الأطراف كأساس لإنشائهما واستمرارهما ووصولهما إلى القمة.

٢) الفائدة التي تجنيها الدول من التحالفات أو من عملية التكامل تتزايد بازدياد أعداد الدول الأطراف.

٣) كلتا النظريتين تفيدان بأنه كلما زادت توقعات الأطراف من مكاسب فإن ذلك يغري الأطراف بالانضمام إليها ودعمها والعكس صحيح.

٣.٣ ـ التعاون الاقليمي والتكامل: (Regional Cooperation):

التعاون الاقليمي هو محاولة تعديل أو تكييف سياسات مجموعة من الوحدات السياسية المتقاربة جغرافياً والتي لها مصالح ناشئة في معظمها من كون تلك الوحدات ضمن بيئة جغرافية متقاربة أو متشابهة. وعادة ما يكون هدف التعاون الاقليمي هو إنشاء اتفاقيات في حقول معينة تقتضيها مصلحة التجاور أو التقارب الجغرافي لتلك الدول، ويكون الغرض منها محددا وآنيا. ولا يعني قيام هذه الاتفاقيات رغبة الدول الأطراف في تطويرها لتشمل حقولا أخرى ليس منصوصا عليها في تلك الاتفاقيات. إن التكامل الاقليمي يجب أن لا يختلط مع فكرة التكامل لأن الحافز إلى مثل تلك الاتفاقيات عادة ما يكون الاعتماد على الأبعاد الجغرافية فقط ومثل هذه الأبعاد ليست مهمة بحد ذاتها عندما نتحدث عن التكامل كظاهرة متعددة الأبعاد هدفها السير باتجاه خلق تجمع أكبر من الدولة الوطنية[١١].

٤ ـ الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق التكامل والعوامل المؤثرة فيه:

إن الاجابة على السؤال المتعلق بالشروط الضرورية لتحقيق التكامل هي أيضا أمر يكتنفه شيء من الصعوبة. وذلك عائد على ما اعتقد إلى أن الاجابة على هذا السؤال مرتبطة ارتباطا

(11) Groom, A.J.R. and Mitchell, C.R., (eds), International Relations: a bibliography (London, Frances printer Ltd. 1978), p.144.

وثيقا بالتعريف المحدد والواضح للتكامل. فرؤية المفكرين في هذا المقام تأثرت أيضا بدرجة كبيرة بنظرتهم إلى التكامل كشرط أو عملية. فأولئك الذي يعتبرون التكامل كشرط يحددون مجموعة من العوامل تختلف عن تلك التي يحددها أولئك الذين يعتبرون التكامل كعملية. فهذا جوهان جالتنج (J. Galtung) وهو كما ذكرنا ممن يرون التكامل كعملية يحدد مجموعة من العوامل اللازمة أو الضرورية لإحداث تأثير تكاملي بين أعضاء المجموعة الدولية(١٢).

من هذه العوامل:

أ ـ توافق المصالح.

ب ـ وجود تشابه بين التركيبات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية فيما بين أعضاء التجمع.

ج ـ وجود حالة من الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين أطراف التجمع من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية، بحيث أن أي ضرر يصيب أي طرف من الأطراف يتأثر به الطرف الآخر وبسرعة.

د ـ وجود التكامل واستمراره يتوقف إلى حد كبير على قيام كل طرف من أطراف التجمع بالوفاء بما يترتب عليه من التزامات مادية ومعنوية. وذلك يتضمن على سبيل المثال دور كل طرف في تنمية الشعور بالهوية عند الأفراد والتصدي لكل أنواع المخاطر الخارجية والاستعداد لتقديم تنازلات اقتصادية كأسواق، وتقديم كل ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفراد التجمع كافة.

أما أولئك الذين ينظرون إلى التكامل على أنه محصلة فهم يحددون مجموعة أخرى من العوامل اللازمة للتكامل منها:

- التقارب الجغرافي.
- نظام قيمي متناسق أو منسجم نوعا ما.
- علاقات إيجابية متبادلة.
- قنوات اتصال مفتوحة وملائمة.
- مصالح وظيفية مشتركة.

وبشكل عام، يمكن القول أن العوامل المصاحبة أو المحفزة للتكامل كثيرة ومعقدة. وليس كافيا أن يكون هناك فقط رغبة في التكامل حتى يتحقق ويظهر إلى حيز الوجود. فقد بينت الدراسات أن الرغبة في التعاون لن ينشأ عنها تكامل إذا لم تتوافر مجموعة من العوامل

(12) Galtung, Op. Cit., p.378.

الضرورية لحدوث التكامل. إن غياب العوامل التالية يجعل من عملية التكامل عملية صعبة المنال(١٣).

١ ـ التقارب الجغرافي.
٢ ـ التشابه في الأنظمة السياسية.
٣ ـ وجود رأي مشجع لعملية التكامل.
٤ ـ وجود تجانس ثقافي.
٥ ـ توافر خبرة متشابهة في التطور التاريخي والاجتماعي.
٦ ـ وجود استقرار سياسي.
٧ ـ توافر مستوى متقارب في القدرات العسكرية والاقتصادية.
٨ ـ توافر مؤسسات إدارية ملائمة.
٩ ـ وجود مساعي تعاونية سابقة.

على أنه ليس من الضروري توافر كل تلك العوامل لحدوث التكامل ولكن غياب عدد منها يؤدي إلى تضاؤل نجاح فرص التكامل.

٥ ـ مبررات التكامل وفوائده المنتظرة:

أشرنا في البداية إلى أن نظرات التكامل الدولي جاءت كردة فعل على طرح المدرسة الواقعية التي رأت في القوة الأداة المثلى لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ورأينا أيضا أن أنصار فكرة التكامل الدولي هدفوا إلى إبراز فكرتهم كفلسفة، تطبيقها السلمي التدريجي سوف يؤدي إلى خلق عالم يسوده السلم والتعاون ويبعد عنه شبح الصراع والخلاف وبالتالي الحروب. إذا وبكل بساطة نسطيع القول أن ما يطرحه أنصار هذه المدرسة يمكن أن يشكل إطاراً مقترحاً لتحقيق السلام المبني على التعاون والانسجام لا ذلك السلام الذي حاولت المدرسة الواقعية فرضه بقوة السلاح. إن الفكرة الأساسية لمدرسة التكامل، كما رأينا تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن الحرب والصراع هما حصيلة ممارسات لا عقلانية للدول الوطنية التي يتكون منها النظام الدولي، وأن حرص هذه الدول وغيرتها على سيادتها ومصلحتها القومية تجعل ذلك النظام يتجه دائما نحو التفتت والتجزئة ومما يزيد من فرص المنافسة والتضارب في المصالح

(13) Cobb, Roger and charles Elder, International Community (New York, Harcourt Brace and World, 1970), and see also, Deutsch, Karl W., "The Growth of Nations: Some Recurrent Patterns of Political and Social Integration", In William D. Coplin and Charles W. Kegley, Jr., (eds.) Analyzing International Relations (New York, Praeger, 1975) pp.306-316.

اللذين يؤديان غالبا إلى صراعات وحروب. فلو أن هذه الدول اتجهت نحو التجمع والتكتل وبالتالي التكامل لأصبحت فرص المنافسة والتضارب في المصالح أقل وأصبح بالامكان خلق انسجام وتعاون ما بين تلك الدول. إن هذا الانسجام والتكامل ما بين الدول برأي انصار هذه المدرسة، يمكن تحقيقه بالتركيز على عوامل التشابه أو التقارب الاقتصادية والثقافية والجغرافية والسياسية بين تلك الدول، وان التركيز على عوامل الالتقاء هذه ودعمها سوف يؤدي إلى خلق مؤسسات مشتركة بينها تؤدي في المدى البعيد إلى خلق مصالح مشتركة تحرص هذه الدول وشعوبها على دوامها ودعمها لأن فيها كثير من الفوائد التي ستجنيها. ويحرص أنصار هذه المدرسة على التأكيد على أن التكامل يبدأ بالتركيز على قطاعات غير سياسية، اقتصادية وثقافية وعلمية، ومع مرور الوقت وبشيء من الحكمة والصبر فإن هذا التكامل سيتطور ليشمل القطاعات السياسية. وبشكل عام فإن الفوائد التي يمكن أن تجنى من الاتجاه نحو التكامل يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ ان المحصلة النهائية لعمليات التكامل هي بناء وحدات سياسية واقتصادية أكبر من الدول الوطنية وبالتالي فإن هذه الوحدات الجديدة ستكون أقدر على إرضاء طموحات شعوبها في تحقيق الرفاه والحياة الكريمة.

٢ ـ لقد دلت الخبرات التكاملية لدول أوروبا الغربية على أن التكامل يعتبر من أنجع الطرق لتقليل فرص الصراع والخلاف ما بين الدول التي تسعى إليه. فإذا ما قارنا بين الجو السلمي الذي اكتنف علاقات دول أوروبا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك الجو الذي ساد العلاقات بين تلك الدول قبل الحرب الثانية لرأينا كيف أن هذا الجو السلمي كان من بين أسبابه الرئيسية تلك العمليات التكاملية التي سادت دول القارة الأوروبية. ومما لا شك فيه أن المرء يستطيع وبلا تردد أن يعزي قدرا كبيرا من الأمن والاستقرار التي نعمت به القارة الأوروبية بعد الحرب الثانية إلى علاقات التعاون التي خلقتها المؤسسات التكاملية التي وجدت فيها مثل السوق الأوروبية المشتركة والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب وغيرهما.

٦ ـ كيف يحدث التكامل ويظهر على أرض الواقع:

لعل الاجابة على هذا السؤال هي الأخطر والأهم ولعلها الأصعب أيضا. وذلك لأن الإجابة على هذا السؤال تتضمن استعراض الطرق التي يتم بواسطتها التكامل الدولي.

وبشكل عام فقد حددت الدراسات المعاصرة في التكامل الدولي أربعة مناهج أو أربع

طرق يتم بها التكامل[١٤]. هذه المناهج أو الطرق هي: الفيدرالية (Federalism) والتفاعلية (Transactionalism) والوظيفية (Functionalism) وأخيرا الوظيفية المحدثة (Neofunctionalism).

وهذا التقسيم بالطبع لا يعني أن على المرء أن يختار من بين هذه المناهج المختلفة منهجا يستخدمه كنموذج لدراسة التكامل. فعملية بناء الوحدات السياسية الكبيرة سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي هي ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب وأكبر من أن تترك لمنهج أو إطار نظري واحد ليفسرها. فتوصيات الفيدراليين أو أنصار مدرسة التفاعلية، أو الوظيفيين أو الوظيفيين المحدثين يجب أن تؤخذ جميعا كخطوات مفيدة وأساسية في محاولتنا لفهم ظاهرة التكامل. أضف إلى ذلك أننا لا بد وأن نضع باعتبارنا أمرا مهما جدا حول التكامل. فسواء أكان التكامل عملية أم محصلة فلا بد من أن يظل ظاهرة تطوعية (Voluntary) فالدروس المستمدة من التاريخ تفيد بأن الأشكال الشائعة للتوحد السياسي كانت من خلال استخدام القوة. ونحن يجب أن لا نخلط بين استخدام القوة في تحقيق التوحد السياسي وبين التكامل. فالتكامل يجب أن ينظر اليه على أنه محصور فقط في التوحد السياسي الذي يتم بطريقة طوعية سلمية.

دعنا قبل البدء بالحديث عن هذه المناهج المختلفة نستحضر تعريف تشارلز بنتلند (C. Bentland) للتكامل الدولي لكي نستعمله كمرشد لنا في تحليلنا، إن بنتلند يعتبر التكامل «العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من اعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا». إن بنتلند يعتبر تعريفه هذا «كقاسم مشترك أصغر» مقبولا من الكثير من المفكرين في هذا الحقل. باستعمال هذا التعريف فإنه يمكن لهذه المناهج الأربعة أن تتميز عن بعضها البعض بواسطة استعمال معيارين مشتقين من التعريف السابق:

١ ـ طبيعة الكل الدولي المنشود من قبل كل منهج.
٢ ـ الطريقة التي يقترحها كل منهج للوصول إلى ذلك الكل الدولي الواحد.

بالاستناد إلى المعيار الأول، فإن التفاعلية والوظيفية يمكن تصنيفهما في جانب واحد إذ أنهما تؤكدان نمطاً واحداً يأخذ شكل التجمع (Community) وليس دولة كمحصلة نهائية لعملية التكامل الدولي. بينما نجد أنه بالاستناد إلى المعيار ذاته فإن الفيدرالية والوظيفية المحدثة تقعان في جانب واحد وتؤكدان النموذج الذي يأخذ شكل الدولة كمحصلة نهائية لعملية التكامل الدولي.

أما إذا استخدمنا المعيار الثاني للتمييز ما بين المناهج والمتعلق بالطريقة التي يطرحها كل منهج لتحقيق التكامل فنجد أن الفيدرالية والتفاعلية يمكن تصنيفهما في جانب واحد من حيث

(14) Dougherty and Pfaltzgraff, OB. Cit., pp.417-459.

أنهما تؤكدان العوامل السياسية المباشرة في تحقيق التكامل، بينما تقف الوظيفية والوظيفية المحدثة في الطرف الآخر مركزتين على العوامل غير السياسية (الاقتصادية والاجتماعية) كوسائل لتحقيق التكامل. وإذا أخذنا هذا التمييز بالاعتبار فلا بأس الآن من التحول للبحث في كل واحد من هذه المناهج بشيء من التفصيل.

١ ـ الفيدرالية:

ترى الفيدرالية أن الدولة الوطنية (Nation - State) هي الوحدة الأساسية التي يرتكز أو يعتمد عليها التكامل. فهي ترتكز بدرجة رئيسية على إرادة القادة السياسيين في عملية التكامل. فالتكامل يمكن أن يحدث فقط بواسطة إرادة الممثلين السياسيين أو صناع القرار في الدول الوطنية. وهنا يرى اميتاي اتزيوني (Amitai Etzioni) أن النخبة الحاكمة هي «مراكز القوة» والتي يمكن أن تكون على شكل أشخاص أو جماعات، أو دول تتصارع وتتنافس لقيادة عملية التكامل بالاتجاه الذي تريده. إن نجاح أو فشل عملية التكامل هنا يعتمد اعتمادا رئيسيا على مقدرة مراكز القوة هذه على المساومة أو التفاوض. واستنادا لذلك فإن صناع السياسة الخارجية حسب وجهة النظر الفيدرالية لهم القول الأول والأخير في تحديد شكل التكامل ومستواه(١٥).

إن التكامل حسب وجهة نظر أنصار المذهب الفيدرالي هو محصلة وليس عملية، هو إدراك واع وتصميم على خلق تجمع سياسي أكبر أو حتى دولة عالمية Federation as a means of intergration) ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك علاقة وثيقة بين الفيدرالية والتكامل الاقليمي. فكل الحالات التي يمكن الاستنارة بها في هذا المجال تأتي ضمن حالات حدثت في معظمها ضمن حدود إقليمية، فهذه الولايات المتحدة والاتحاد السويسري خير مثالين على ذلك. المهم أن الفيدرالية يمكن اعتبارها استراتيجية فعالة في عملية توحيد مجموعات من الدول الوطنية تتصف بوجود تباين في أشكال حكوماتها، ولهذا فإن جوهر الفيدارلية يعتمد على عملية توزيع القوة السياسية بين مؤسسات مركزية وأخرى محلية.

إن الفيدرالية يمكن النظر اليها على أنها الأسلوب المعقول لخلق الدولة الفوق وطنية (Supranational State) والتي تتميز بامتلاكها سلطة سياسية وقوى مادية كافية لتحقيق آمال أفرادها وتطلعاتهم نحو الأمن الجماعي (الخارجي والداخلي) والأمن الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لضمان الحفاظ على هويتهم المميزة وممارسة السلطة محليا في بعض وجوه سياساتهم

(15) Etzioni, Amatai, Political Unification (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1965).,

الداخلية. وتهدف الفيدرالية إلى توحيد مجموعة من الدول الوطنية القائمة أصلا لتخلق منها أمة كبيرة واحدة وذلك بواسطة اجراءات دستورية رسمية وسيلتها في ذلك التزام سياسي جماعي من جميع الأطراف المعنية. وبالرغم من أن المنهج الفيدرالي منهج مثالي إلى حد ما، إلاّ أن أنصاره يعتبرونه من أنجع الأساليب التي تحقق التكامل بين دول وطنية متضاربة ومتباينة في المصالح.

كما أنهم يعتبرونه منهجا ممتازا يحقق هدفين، أولهما: أنه يضمن انشاء مؤسسات ذات كفاءة عالية في القيام بالأنشطة وحل النزاعات. وثانيهما أنه يضمن قدرا عاليا من الديمقراطية من خلال التركيز على اللامركزية في صنع القرار وإعطاء الحكومات المحلية قدراً كبيراً من الاستقلالية. أضف إلى ذلك أن الفيدرالية من أنجع الحلول لمشاكل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الوحدات الأطراف.

٢ ـ التفاعليـــة : (Transactionalism)

يعتمد هذا المنهج اعتمادا كليا في نظرته إلى التكامل على تحليل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث عبر حدود الدول الوطنية. ومن أشهر أنصار هذا المنهج المفكر الأمريكي كارل دويتش (Karl W. Deutsch) الذي قام بتطبيق نظريته المعروفة بنظرية الاتصال (Communication Theory) في مجال السياسة. وهو هنا يزعم بأن الاتصال هو الذي يصنع التجمع (Community) وهو يرى أن هناك علاقة وثيقة بين الاتصال وتكامل الوحدات السياسية. فالدول ما هي الا مجموعات من الأفراد يرتبطون فيما بينهم بشبكات اتصال وأنظمة مواصلات ضخمة ولديهم أيضا رغبة وقدرة عالية على إدامة هذا الاتصال فيما بينهم في عدد كبير من الأمور. هؤلاء الأفراد يصبحون أكثر تكاملا كلما زاد حجم الاتصال فيما بينهم وكلما زاد حجم اعتماد بعضهم على بعض في ادامه واستمرارية ذلك الاتصال. والفكرة الأساسية لهذا المنهج تتلخص بأن التجمع يتكون من أشخاص يشتركون في «صلات متبادلة» (Mutual Relevence) وهذه الصلات المتبادلة يمكن التعرف عليها في حجم الاتصال ما بين تلك الوحدات أو في حجم التفاعل الذي يحدث بينها. ومن هذه التفاعلات: الاتصالات الهاتفية، سير البريد، والزيارات السياحية بين أفرادها وحجم التبادل التجاري وشكله والهجرات... الخ. إن هذه التفاعلات ستؤدي بالنهاية إلى خلق «تجمع أمني» أو نظام سياسي اجتماعي متكامل[١٦].

(16) Deutsch W. Karl, "The Impact of Communication Upon International Relations Theory", In Abdul Said, ed., Theory of International Relations: The Crisis of Relevence. (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1968), p.75.

إلّا أن هذا المنهج يرى أن الصلات المتبادلة لا تكفي بحد ذاتها لخلق التكامل. لذا فإن كارل دويتش (Karl W. Deutsch) يرى أن الصلات المتبادلة يجب أن يصاحبها رغبة وقدرة من قبل الأفراد والمؤسسات في كل وحدة سياسية على الاستجابة بدرجة إيجابية حتى تؤدي هذه الصلات المتبادلة إلى تحقيق رضا وفائدة متبادلة ما بين جميع الأطراف. وفي هذا المجال يرى بروس راسيت (Bruce Russet) أنه يمكننا ملاحظة قوة العلاقة ما بين دولة أ ودولة ب بمدى ما تمارسه أية دولة من هاتين الدولتين على الأخرى لتستجيب لها بشكل إيجابي. فالتكامل هنا يعتمد اعتمادا كبيرا على مقدرة وكفاءة كل دولة على الاستجابة الايجابية. فلقد تتبع بروس راسيت (Bruce Russet) العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا في القرن العشرين مستعملا العديد من مقاييس الاستجابة واستنتج أن الدولتين في نهاية الخمسينات لم تقتربا من بعضهما أكثر وإنما أصبحتا أقل تجاوبا مع بعضهما البعض[١٧] وبالمثل فإن تحليلات كارل دويتش (Karl W.Deutsch) لدراسة التكامل الدولي اقتصرت على دراساته عن الدول الأوروبية ودول شمال الاطلنطي وكان مجمل دراساته (مع آخرين) هي محاولات لاستخلاص دروس وشواهد تاريخية حول المحاولات التي شهدها تاريخ تلك الدول في بناء دول أو إيجاد امبراطوريات.

ويرى كارل دويتش (Karl W. Deutsch) وصحبه أنه بالرغم من أن دول شمال الأطلنطي لم تحرز في تلك الفترة قدرا كبيرا من التكامل، إلّا أنها تحركت بخطوات لا بأس بها بذلك الاتجاه. فالولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وإيرلندا استطاعت أن تحقق قدرا من التكامل المتعدد الأطراف (Pluralistic Integration) وكان السبب في ذلك هو اهتمام كل واحدة من تلك الدول بتطوير مستوى معين من التفاعلات والاتصالات فيما بينها خصوصا تلك التفاعلات التي عادت بالفائدة على كل واحدة منها أو على الأقل كان هناك توقعات بمردود إيجابي سوف يعود على كل واحدة من تلك الدول[١٨].

إن محاولات كارل دويتش (Karl W. Deutsch) لتفسير التكامل الدولي تعدت مجالات بحثه عن تجمعات سياسية. وهو هنا لا يرى الاندماج كشرط أساسي للتكامل. وكان قانعا بما أسماه «تجمعا أمنيا متعدد الأطراف» (Pluralistic Security Community). فالوجود المستقل للحكومات بهذا التجمع يستمر شريطة أن لا تقوم هذه الحكومات بالدخول في حروب مع

(17) Russet B.M. Community and Contention: Britain and America in Twentieth Century (Cambridge, Mass., MIT Press, 1963), P.202.

(18) Deutsch, K.W., Edinge L.et France, Germany and the West Alliance (New York, Charles scribners Sons, 1957 , p.17. see also Deutsch, K.W., Burrell, S.A. et al., Political Community and the North Atlantic Area (Princetion, N.J. Princeton Univ. Press, 1957), p.199.

غيرها من دول التجمع. إلاّ أن كارل دويتش (Karl W. Deutsch) يتابع حديثه ويقارن ما بين التجمع الأمني الاندماجي (Amalgamated Security Community) والتجمع الأمني متعدد الأطراف (Pluralistic Security Community)، ويرى النموذج الأول على أنه تجمع وحدات سياسية كانت مستقلة أجبرت على تشكيل كل سياسي واحد ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. بينما يعطي العلاقات بين حكومات أمريكا وكندا وفرنسا خلال الحرب الثانية كمثال حيث احتفظت كل واحدة من تلك الحكومات باستقلاليتها وسيادتها. ويرى كارل دويتش (Karl W. Deutsch) إن هناك شروطا مصاحبة ووجودها ضروري لكل نموذج من النموذجين السالفين. فالشروط المصاحبة للنوع الأول تتمثل في[١٩]:

أ ـ قيم أساسية ملائمة تشترك بها الأطراف المندمجة.
ب ـ توقعات حول روابط اقتصادية متينة ومكاسب لكل الأطراف.
ج ـ توقع ازدياد وتطور في القدرات السياسية والادارية لأطراف التجمع.
د ـ توقع التزايد في الاتصالات والتفاعلات.

أما الشروط المصاحبة للنوع الثاني فيرى أنها تتمثل في:

أ ـ توافر مجموعة من القيم الأساسية التي يشترك بها أصحاب القرار في مجموعة الدول الأطراف.
ب ـ قدرة الدول الأطراف على التجاوب مع الاحتياجات والمراسلات بشكل سريع وملائم.
ج ـ امكانية وجود قدرة بين أفراد التجمع على توقع شكل سلوك كل عضو وطبيعته اثناء فترة التجمع.

٣ ـ الوظيفيـــة : (Functionalism)

في النصف الأول من القرن العشرين، وبالتحديد بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ومباشرة بعد الحرب الثانية، ظهرت فكرة الوظيفية كمنهج نظري من مناهج التكامل الدولي. إن أصل فكرة الوظيفية استمدت من خبرة التعاون بين دول الحلفاء في الحرب الأولى ومن خبرة ومعرفة أولئك الذين ساهموا في خلق أو إدارة تلك المؤسسات الدولية التي انشئت بغرض تحقيق وظائف معينة غير سياسية. وقد دلت تلك التجربة على أن تعاونا أفضل بين الدول يمكن أن يحدث في حقول غير سياسية والذي يمكن مع مرور الزمن أن يكبر ويتطور ليشمل أنشطة سياسية بين تلك الدول.

(19) Deutsch, 1968, Op. Cit., pp.84-90.

إن الفكرة الأساسية للوظيفية مفادها أن المشكلات التقنية التي تواجهها كل حكومة من حكومات الدول الوطنية تقع ما وراء امكانات وكفاءات سياسيي تلك الدول من جهة، وتعزى إلى أسباب وحلول هي وراء الحدود الوطنية لتلك الدول من جهة أخرى. لذا فإن السلطات السياسية لتلك الدول يجب أن تفوض جزءا من سلطاتها لمختصين دوليين مدربين للتعامل مع تلك المشكلات. ويستطيع هؤلاء المختصون المشاركة في حل تلك المشكلات من خلال مؤسسات دولية متخصصة تعمل عبر الحدود الوطنية. ومن أشهر المفكرين في هذا المجال ولعله الأول الذي أعطى الوظيفية إطارها النظري ديفيد ميتراني (David Mitrany). لقد بدأ ميتراني تحليلاته منطلقا من فرضية مفادها أن جذور المشاكل الدولية والعقبات الحقيقية أمام التعاون الدولي هو تقسيم العالم إلى دول وطنية ذات سيادة. وهمُّ هذه الدول الأول هو المحافظة على سيادتها واستقلالها، وهي من هذا المنطلق لم تعد الاطار الأمثل لتزويد التجمعات البشرية التي تعيش ضمن حدودها بكل احتياجاتهم الفنية والاقتصادية والاجتماعية. ويعتقد ديفيد ميتراني (David Mitrany) أن كل المشاكل الأمنية التي تواجهها تلك الدول تعود في أصولها إلى أسباب مادية، ويجب أن تكون هذه المشاكل المادية محور التعاون الدولي لكي يتم العمل على حلها وبالتالي إزالة أسباب عدم الاستقرار.

إن إسناد بعض الوظائف الفنية والاقتصادية والاجتماعية إلى مؤسسات على مستوى دولي دل على أن بعض الاحتياجات كان بالامكان تحقيقها بشكل أفضل على المستوى الدولي منه على المستوى المحلي. فتكاثر مثل هذه المؤسسات يقلص دور الدول الوطنية ووظائفها ويخلق مجموعات من جماعات الضغط الدولية مكونة من الفنيين المستقطبين من دول متعددة ويصبح ولاء هؤلاء الفنيين، مع مرور الزمن، موجها نحو تلك المؤسسات الدولية بنسبة أكثر من ولائهم للدول الوطنية. أضف إلى ذلك، أن تكاثر مثل تلك المؤسسات وتعزيز التعاون الدولي عن طريق تلك المؤسسات سيؤدي إلى ما يسميه ديفيد ميتراني (David Mitrany) بالتأثير التدفقي/الطفحي (Spillover Effect) والذي بالضرورة سينقل من تعاون فني اقتصادي اجتماعي إلى تعاون سياسي. وهذا بدوره يمكن أن يقود إلى إنشاء فيدرالية عالمية هي محصلة عمليات وعادات تعاونية وليست بداية لذلك التعاون[٢٠].

تختلف الوظيفية عن الفيدرالية من حيث أن تركيزها ينصب على المصالح الذاتية السريعة وعلى التحول التدريجي للسلطة من الدول الوطنية إلى المنظمات الفوق وطنية. فهي تهدف إلى

(20) Mitrany, D. A working Peace System (Chicage, Quadrengle, 1966) see also, Mitrany, D., "The prospect of Integration: Federal or Functional?" in Groom A.J.R. and Taylor Paul, eds.) Functionalism: Theory and Practice in International Relations (London, Univ. of London Press, 1975), p.2.

بناء عالم يسوده السلام من خلال تعاون عالمي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى. هذا التعاون سوف يؤدي مع مرور الوقت إلى وجود فئة من التقنيين والمختصين يعملون على ربط هذه الوحدات السياسية بعضها ببعض بروابط أقوى من تلك التي تتم عادة بواسطة الدبلوماسيين المحترفين الذين تعتمد عليهم الدول الوطنية. ويرى الوظيفيون أن الصراعات والحروب التي شهدها العالم قد حدثت بسبب الجوع والحرمات والأوضاع السيئة وفقدان أمل الشعوب بحياة أفضل. فإذا ما استطعنا إزالة تلك المسببات فإن دوافع العداء سوف تزول. إن الدول الوطنية، برأي الوظيفيين، تشجع مثل هذا العداء وليس هناك من جهة قادرة على حل الإشكالات التي تخلق الصراع والحروب وإزالة أسبابها سوى المنظمات الوظيفية الفوق وطنية[٢١].

وبالرغم من التطلعات التفاؤلية العالية للوظيفية إلا أن تأثيرها ظل محدودا في المجال الدولي. فها هو تشارلز بنتلند (C. Bentland) يرى أن المنهج الوظيفي بعيد عن الواقعية إذ أنه يهدف إلى الوصول إلى نقطة تتلاشى معها الدولة الوطنية كوحدة سياسية واستبدالها بنظام إداري شكله التنظيمي تحدده طبيعة الوظائف التي يؤديها.

ويبدو من الواضح ان الوظيفية تؤمن إيماناً مطلقاً بإيجابية الانسان وقدرته ورغبته في التعاون مع الآخرين، وهذا ما يجعل منها فكرة يغلب عليها الطابع الخيالي أو المثالي. فهي تسلم بالاعتقاد الذي مفاده أن صناع القرار السياسي في الدول الوطنية سيقبلون بسهولة التخلي طواعية عن مسؤولياتهم ويتنازلون عن جزء من قوتهم يفوضونها إلى خبراء أو فنيين في مؤسسات خارجة عن حدود دولهم الوطنية. وتجعل هذه الفرضيات من الوظيفية وسيلة غير قادرة على تفسير الواقع الدولي بشكل عملي. إن المثال الذي يعطى عادة في هذا المجال لتوضيح فكرة الوظيفية هو الخبرات المستمدة من الواقع الأوروبي في مجال التعاون الاقتصادي.

فحسب منطق المدرسة الوظيفية، إن التعاون الاقتصادي الذي كان ثمرة لجهود مؤسسات فوق وطنية مثل السوق الأوروبية المشتركة والتجمع الأوروبي للفحم والصلب كان لا بد وأن يخلق عملية تدفق (Spill - Over) لخلق مزيد من التكامل في المجالات السياسية وغير السياسية. ولكن كما يقول كارل دويتش (Karl. W.Deutsch) ويخالفه بذلك دونالد بوتشالا (Donald Puchala) ان التكامل بين دول أوروبا الغربية قد بدأ يضعف في المراحل اللاحقة بسبب التباين في المواقف والمصالح السياسية لتلك الدول.

(21) Kegley W. Charles, Jr., and Wittkopf R. Eugeen, World Politics: Trend and Transformation (New York, St. Martins Press, 1985), p.528.

وبشكل عام فإن الوظيفية كاطار مقترح للتكامل المؤدي إلى السلام يمكن أن يؤخذ عليها بعض الانتقادات يلحظها اسماعيل مقلد بمايلي(٢٢):

١) إن فرضيتها الأساسية بشأن تشخيص الأسباب الرئيسية للحرب وحصرها بالجوع واليأس غير واقعية، إذ ليس من المعروف هل الجوع سبب أم نتيجة من نتائج الحروب. ففي كثير من الأحيان نرى أن الحرمان المادي يؤدي إلى اللامبالاة ويخلق شعورا بالعداء ولكن لا يصل إلى حد الرغبة في استعمال العنف.

٢) المشكلة الثانية تتعلق بفرضية الوظيفية التي تقول بأن الخلافات السياسية بين الدول سوف تزول بعملية التعود على التعاون الذي يتم اكتسابه من خلال ما تتعلمه الدول من أولئك الخبراء المختصين في الحقول التكنولوجية. إن الواقع يشير إلى أن التعاون التكنولوجي مقيد بدرجة عالية بالاعتبارات السياسية وما انسحاب الولايات المتحدة وعودتها فيما بعد إلى منظمة العمل الدولية إلّا دليل على أهمية العوامل السياسية في تحديد مثل هذا التعاون. إن فرضية الوظيفية القائلة بإمكانية فصل المعطيات التكنولوجية عن المعطيات السياسية لهي فرضية فيها الكثير من السطحية. إن حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم بمعزل عن الاعتبارات السياسية. فالوظيفية منهج غير سياسي للتصدي لمشكلة سياسية عن طريق التركيز على أنشطة فنية كالصحة والزراعة وغيرها.

٣) المشكلة الكبرى التي تواجه المدرسة الوظيفية هي تلك المتعلقة بالتأثير الطفحي أو التدفقي (Spill - Over) فالواقع الدولي لم يؤكد مثل هذه الفرضية إذ أن التعاون في مجال معين لم يخلق وبشكل تلقائي الحافز إلى تصعيد التعاون في مجالات وظيفية أخرى. إن هذا «النمو التلقائي» في علاقات التعاون الذي تتحدث عنه الوظيفية أمر لم يثبته الواقع الدولي، فمعظم علاقات التعاون بدأت وتطورت ولكنها في معظم الأحيان ثبتت عند حد معين ولم تتجاوزه.

٤) إن وجود مؤسسات فوق وطنية ليس بالضرورة أن يؤدي إلى نقل الشعور بالولاء والانتماء من الدول إليها. إن الولاء والانتماء هو حصيلة عوامل كثيرة متشعبة ومتداخلة، ولا يمكن أن يتغير الشعور بالولاء من الدولة الوطنية إلى المؤسسة الفوق وطنية بهذه البساطة. فهذه السوق الأوروبية المشتركة، على سبيل المثال، وبالرغم من أنها من أقدم المؤسسات الفوق وطنية، لم تنجح إلّا في استقطاب درجة محدودة من ولاء وانتماء الوحدات الأعضاء فيها.

(٢٢) مقلد، اسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

فهناك خلافات عميقة حدثت بين أطرافها حول بعض القضايا السياسية فقد وقفت فرنسا عام ١٩٦٣م بشدة أمام انضمام بريطانيا للسوق.

٤ ـ الوظيفية المحدثة : (Neofunctionalism) :

من المحاولات الجادة التي جاءت لتجعل من الوظيفية فكرة أكثر واقعية تلك التي جاء بها ارنست هاس.(A. Hass). يتفق هاس من حيث المبدأ مع الفكرة الأساسية للوظيفية باستثناء تلك التي تتعلق باستبعاد السياسة والسياسيين. ومن أهم الانتقادات التي وجهها ارنست هاس (A. Hass) إلى الوظيفية وإلى ديفيد ميتراني (David Mitrany) على وجه الخصوص هو أنه لم يعط اهتماما كافيا أو بالأحرى تجاهل تجاهلا كاملا ما أسماه بمراكز القوة (Centers of Power) عند الأطراف المختلفة التي تسعى إلى التكامل.

وينطلق ارنست هاس (A. Hass) من فرضية ملخصها أن عملية إيجاد أو إنشاء مؤسسات فوق وطنية لغرض حل مشكلات تقنية معقدة سيؤدي تدريجيا إلى قيام النخب السياسية والعديد من جماعات الضغط (Political Elites and Pressure Groups) بدعم كل محاولات التكامل المماثلة وذلك لأنهم رأوا أو لمسوا أن مكاسب ذات قيمة قد تحققت لهم. التكامل إذا، كما تراه الوظيفية المحدثة هو عملية تعلم (Learning Process) فعندما تصل هذه النخب وجماعات الضغط التي بيدها القوة وصنع القرار إلى إدراك أن مصالحهم ستتحقق بشكل أفضل من خلال الولاء لمؤسسات كبيرة فوق وطنية، فإن هذا الإدراك أو التعلم بالنسبة إلى ارنست هاس (A. Hass) هو الذي يؤدي إلى التكامل. إن السير باتجاه التكامل أو عدم التكامل يعتمد إذن على توقعات بعض الجماعات الفاعلة في أطراف التجمع (مراكز القوى) بأنها سوف تكسب شيئا له قيمة عندها. وعلى هذا فإن التكامل يحدث نتيجة لجهود نخبة معينة من القطاعين الحكومي والخاص تدعم التكامل لأسباب عملية مفيدة لها وليس لأسباب عائدة إلى الايثار وحب الخير للغير كما يرى ديفيد ميتراني (David Mitrany) لهذا فإن ارنست هاس (A. Hass) يرى بأن ما يطلق عليه «السياسي العملي ذو المصلحة» (Pragmataic self - interest of Political Elite) له دور فعال وأساسي في إحداث التأثير الطفحي أو التدفقي (Spill - Over) الذي سيؤدي إلى مزيد من التكامل في قطاعات جديدة. إن عملية التكامل التراكمية هذه في القطاعات المختلفة سوف تؤدي، برأي ارنست هاس (A. Hass) إلى تقارب كبير بين الحكومات الأطراف باعتبار أن هذه الحكومات سوف تتعود على عملية تفويض قسم من صلاحياتهم في اتخاذ القرار لمؤسسات فوق وطنية تتحمل عنها جزءا من أعبائها في توفير الرفاه العام لمواطنيها.

إن التكامل بالنسبة للوظيفية المحدثة هو عملية عصبها مجموعة من المؤسسات الفوق

وطنية تحفز مجموعات من جماعات الضغط الفاعلة في المجتمع إلى التجمع دوليا بهدف الحصول على أكبر قدر من المكاسب من هذه المؤسسات وبهدف خلق مؤسسات أخرى تستفيد منها كافة أطراف التجمع. من المهم جدا لحدوث التكامل قناعة النخب التي لها علاقة بموضوع التكامل بأن هناك فائدة سوف يحققونها من جراء ذلك التكامل(٢٣).

لقد واجهت أفكار ارنست هاس (A. Hass) هذه مجموعة من انتقادات الكثير من المفكرين وفي طليعتهم جوزيف ناي (Joseph Nye) ودونالد بوشالا (Donald Puchala) ومن أهم ما وجه به هاس هو أنه وضع فرضيات استمدها كليا من خبرته في دراسة التجربة الأوروبية (Eurocentric) التي ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في أمكنة أخرى من العالم.

وفي دراسة لجوزيف ناي (Joseph Nye) عن التكامل في بعض دول افريقيا وجد ما يناقض ما قاله هاس تماما من حيث أن مجالات التكامل في إفريقيا لم يكن حافزها الاعتقاد بأن بعض الجماعات الفاعلة سوف تجني مكاسب مادية من جراء التكامل كما اعتقد ارنست هاس (A. Hass). فلقد وجد جوزيف ناي (J. Nye) أن محاولات التكامل في إفريقيا كانت الأيديولوجية الإفريقية هي حافزها الأول (Pan Aficanism) أضف إلى ذلك أن هناك انتقادا هاما وجهه جوزيف ناي (J. Nye) أنه من المحتمل ضمن حالات معينة، أن لا يقود التكامل إلى مزيد من التكامل بل على العكس قد يقود إلى ما يسميه التدفق التراجعي (Spill - back) ولعل ذلك صحيح ويدلل عليه ما حدث في أوروبا خلال أزمة الطاقة التي حدثت عام ١٩٧٣. فالذي حدث أنه قبل الأزمة كانت عمليات التكامل في أوجها في القارة الأوروبية، عندما كانت معدلات النمو الاقتصادي تتصاعد في كل القارة الأوروبية تقريبا. ولكن عندما بدأت المؤشرات الاقتصادية تتراجع ظهرت هناك تراجعات من قبل كثير من دول أوروبا واتخذت كثير من الدول اجراءات حماية ووقاية خوفا من وصول مشاكل البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل المالية إلى تلك الدول(٢٤).

لقد حاول جوزيف ناي (J. Nye) تنقيح الوظيفية المحدثة وإخراجها من دائرة التركيز على الخبرات التكاملية الأوروبية. ولذا فقد طور نموذجا خاصا به يرتكز ارتكازا رئيسيا على ما يطلق عليه «الجهد أو الطاقة التكاملية» (Integrative Potential). وهو يرى أن هذه الطاقة التكاملية

(23) Hass, E.B., The Uniting Europe (London, Stevens, 1985), see also Hass, E.B. "Turbulent Fields and the Theory of Regional Integration," International Organization, xxx(2) Spring 1967, pp. 173-212.

(24) Nye J.S. Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization (Boston, Little Brown, 1971), pp.55-58.

تحددها مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الأطراف على الالتزام بالتكامل من جهة وعلى تقدم أو تطور أي مشروع تكاملي من جهة أخرى. ويلخص جوزيف ناي (J. Nye) هذه الشروط بما يلي[٢٥].

١ ـ التماثل أو التكافؤ الاقتصادي للوحدات. يجب أن يكون هناك تكافؤ بين الوحدات في معدل الدخل القومي والناتج القومي ويعتقد أن هذا أمرا هاما جدا وبخاصة لدول العالم الثالث.

٢ ـ التوافق في اتجاهات القيادات للوحدات التي تسعى للتكامل.

٣ ـ وجود التعددية السياسية:
وهذا برأي جوزيف ناي (J. Nye) فرق جوهري يميز الخبرات التكاملية للدول الأوروبية عن تلك التي تحدث في دول العالم الثالث.

٤ ـ مقدرة الوحدات التي تسعى للتكامل على التكيف والتجاوب. إذا توافرت هذه الشروط الأربعة فإن جوزيف ناي (J. Nye) يرى إمكانية لحدوث ما يسميه بالنموذج السياسي لتكامل اقتصادي إقليمي (Political Model of Regional Economic Integration).

وبالرغم من كل التنقيحات التي حاول أنصار مدرسة التكامل إدخالها على فرضياتهم إلا أن إشكاليات كثيرة ظلت تعترض سبيلهم. فحتى خبرة الدول الأوروبية في التكامل والتي ظلت تعتبر المثال الجيد على إمكانية حدوث التكامل لم تخل من العقبات. فمن أهم الإشكاليات التي واجهت ارنست هاس (A. Hass) وفرضياته حول التكامل الأوروبي عدم قناعة الرئيس الفرنسي تشارل ديغول الذي قاوم بشدة عمليات التكامل في أوروبا. فالممارسة العملية دلت على أن الخلافات ما بين الدول الأوروبية عملت على تحويل المسائل التقنية إلى خلافات سياسية وهذا التسييس أدى إلى تراجع في التكامل بخلاف ما قالته الوظيفية المحدثة في التكامل.

ولقد دفع هذا ارنست هاس (A. Hass) إلى محاولة أخيرة في تنقيح نظريته في التكامل وبشكل خاص ليواجه موقف مثل موقف الرئيس ديغول. ولذا نلاحظ أنه أضاف أو أدخل في فرضياته أهمية ما اسماه برجل الدولة ذي الأهداف السياسية الدراماتية (The Statesman with dramatic Political aims) كأحد العوامل المهمة التي يمكن أن تقف في وجه التكامل وبالتالي تؤدي إلى تراجعه أو تعمل على دفعة إلى الأمام وإنجاحه[٢٦].

(25) Ibid., p.93.

(26) Hass, E.B., Beyond The Nation State (Stanford, Calif, Stanford University Press, 1964).

ولقد أقر ارنست هاس (A. Hass) نفسه بأنه وبعد جهد خمسة عشر عاما لم يزل أنصار الوظيفية المحدثة غير مجمعين على تعريف موحد للتكامل وأن فرضياتهم لم تصل إلى أن تصبح ملائمة تماما حتى للتجربة الأوروبية التي انطلقت منها أصلا. فكيف لها أن تصبح ملائمة للتطبيق على مناطق خارج القارة الأوروبية. صحيح أن العالم أصبح متقاربا جدا في العصر الحالي ولكن أصبح من الصعب وجود مجموعات من الدول الوطنية تتجه بشكل عملي إلى التكامل. وهذا ما قاد ارنست هاس (A. Hass) إلى أن يعلن في مقالة كتبها في عام ١٩٧٦ بأن ظاهرة الاعتماد المتبادل أو التبعية المتبادلة (Interdependence) قد جعلت من نظريات التكامل نظريات مستهلكة (Obsolete). ويؤكد أن هناك مشكلات دولية من طراز جديد بدأت تظهر في العالم، وهذه المشاكل ليست مشاكل إقليمية بطبيعتها كما أن حلولها لا تقع بالضرورة ضمن المجال الاقليمي. فعلى سبيل المثال مشكلة الطاقة التي اجتاحت أوروبا بعد حظر النفط العربي عام ١٩٧٣ جعلت دول السوق الأوروبية المشتركة أو بعضها تنظر إلى خارج القارة الأوروبية (إلى منظمة الأوبيك) لحلها. وقياسا على ذلك فإن من الممكن أن تظهر هناك مشكلات في مناطق أخرى من العالم لا يمكن تفسيرها بواسطة الاعتماد على فرضيات مدرسة التكامل الدولي(٢٧).

إن الخبرة التكاملية لدول أوروبا الغربية، لهي المثال الحي على تطبيق المبادىء التي جاءت بها الوظيفية المحدثة في تحقيق التكامل السياسي. ففي أقل من نصف قرن أدى التعاون ما بين دول أوروبا الغربية إلى اتحاد اقتصادي وإلى خلق مؤسسات مشتركة من الممكن أن تؤدي إلى وحدة سياسية بين تلك الدول. وإن تحققت هذه الوحدة السياسية ستكون نتيجة لاستمرار جهود التعاون الاقتصادي والاجتماعي. لقد استطاعت هذه الدول بفضل ما حققته من تعاون أن تخلق تجمعا أمنيا تضاءلت فيه بل زالت منه كل توقعات الصراع المسلح بعد أن كانت مسرحاً لأشرس حروب عرفتها البشرية. إن الخبرة التكاملية لدول أوروبا الغربية قد حفزت مناطق أخرى من العالم إلى السير بنفس الاتجاه فهناك محاولات تكاملية حدثت في مناطق من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وبعض دول أوروبا الشرقية. فقد انخرطت دول من تلك المناطق في عملية بناء مؤسسات كانت في كثير من الأحيان مشابهة لما حدث في القارة الأوروبية. ولكن نجاح تلك المناطق في التكامل لم يصل إلى الحد الذي وصلت إليه دول أوروبا الغربية. وهذا دليل على أن التكامل ليس عملية تلقائية تحدث بمجرد الرغبة فيها.

(27) Hass. E.B, The obsolescence of Regional Inetngration theory Brekely, Institue of International Studies, 1976(, p.179.

إن التكامل ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب وهو يتضمن أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وليس هناك أية ضمانة بأن التكامل سوف يحدث بشكل تلقائي. فعملية التدفق (Spill - Over) والتي تتضمن إما تعميق التكامل في قطاع معين أو امتداده ليشمل قطاعات أخرى ليست مضمونة الحدوث. فهناك إمكانية لحدوث تدفق تراجعي (Spill - back) حين تفشل كل مشاريع التكامل الاقليمي مثل ما حدث في تجربة تجمع دول شرق إفريقيا (East African Community) كما أن هناك إمكانية لحدوث ما يسمى بالتدفق الدوراني (Spill - around) والذي يحدث عندما تتجمد كل مشاريع التكامل الاقليمي[٢٨].

إن المصاعب التي واجهتها وما زالت تواجهها مناطق كثيرة من العالم في تحقيق نفس مستوى التكامل الذي تحقق في أوروبا الغربية لهي دلالة على أن التكامل ليس أمرا سهلا وحدوثه بديهيا. فالسير باتجاه عدم التكامل (Disintegration) أمر وارد وحدوثه ممكن. فهذه أمثلة من إيرلندا الشمالية وبريطانيا وجنوب إفريقيا وكندا كلها تفيد بوجود قوى سياسية تدفع باتجاه التجزئة السياسية. فالوحدات السياسية، وهذا أمر طبيعي، إما تسير باتجاه التجمع أو باتجاه الانفصال، وليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن النهج التكاملي متى بدأ سيستمر وينجح فقط لمجرد الرغبة فيه.

٧ ـ نظريات التكامل والواقع العربي:

لعله من أكثر ما يلفت نظر القارىء لما تقدم، الحقيقة التي تشير إلى غياب مشاركة الباحثين العرب في تقديم تصورات أو مساهمات في نظريات التكامل الدولي. فقد قام الباحث بمراجعة لعديد من المجلات العلمية العربية للفترة من عام ١٩٧٨ ولغاية عام ١٩٩٠ ولم يجد أية مقالات تشير من قريب أو بعيد إلى نظريات التكامل الدولي[٢٩].

أما لدى مراجعة بعض الكتب العربية فقد لوحظ تعرض بعضها لسرد بعض النظريات المتعلقة بالتكامل وخاصة تلك المتعلقة بالتكامل الاقتصادي. إن غياب مشاركة الباحثين العرب وعدم مساهمتهم في نظريات التكامل الدولي يمكن رده إلى أن أولئك الباحثين تعاملوا مع فكرة التكامل على أنها شيء مختلف عن اهتماماتهم العاطفية والشخصية. ففكرة التجمعات الاقليمية

(28) Kegley and Wittkopf, OP. Cit., p.531.

(٢٩) أهم المجلات العلمية التي تم البحث بها:
مجلة العلوم الانسانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة الفكر العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلة الوحدة، مجلة السياسة الدولية.

لغاية ما قبل عام ١٩٨١ بالنسبة لهم غير مبهجة للنفس العربية لأنها تتناقض تناقضا واضحا مع مفهوم الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج. تلك الوحدة الاندماجية كانت الهدف الأسمى للفرد العربي والباحث العربي على حد سواء. إن مجرد فكرة الحديث عن تجمعات جهوية كانت عند المفكر العربي ما هي إلاّ محاولة التفاف على فكرة الوحدة العربية الشاملة والتي لم يكن من المتوقع أن تلاقي قبولا لدى القارىء العربي. إن قضية التكامل العربي لم تكن واردة في أذهان الباحثين والمفكرين العرب لأن الوحدة الاندماجية وقيام الدولة العربية كان بالنسبة لهم هي الهدف الأسمى والغاية المنشودة(٣٠).

ففي الدراسة التي أجراها سعد الدين ابراهيم حول «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» في عشرة أقطار عربية درس خلالها عينة مقدارها ٤٩٦٥ شخصا وجد أن ٧٤,٤٪ من الحاصلين على مؤهل ما بعد جامعي يؤمنون بأن «أنسب أشكال التعاون بين الأقطار العربية هو الشكل الاندماجي أو الفيدرالي(٣١). هذا أمر يمكن فهمه وقبوله لو كانت مهمة الباحث العربي هي طرح فكرة أو ما يؤمن به من ناحية شخصية أو عاطفية لا أن يتعامل مع الواقع ويحاول دراسته وتحليله واقعيا ومنطقيا. ولغاية عام ١٩٨١، لم تكن فكرة الخصوصية الجهوية والتمايزات الاقتصادية والسياسية والبشرية للاقطار العربية حافزا للباحثين العرب لانتهاج أسلوب تحليل علمي يتعامل مع قضية الوحدة العربية من زاوية هذه التمايزات.

ومن الدراسات القليلة والنادرة حول قضايا التكامل في الوطن العربي تلك الدراسة التي قدمها عبدالله بشارة، أمين عام مجلس التعاون الخليجي، في الاجتماع الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي الذي انعقد في الرياض بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٩. وبالرغم من أن الدراسة مقدمة من شخص مسؤول في المجلس وتمثل وجهة نظر رسمية، فقد قدم بشارة تحليلا وافيا لأسباب قيام المجلس وركز على تبدل نظرة السياسيين في دول الخليج إلى طبيعة العمل العربي المشترك. فهو يرى أن سبب تعثر تجارب ومشروعات التكامل العربي في الماضي هو أن تلك المشروعات كانت مبنية على حماس شديد وتوقعات عالية لم تكن متطابقة مع الواقع السياسي العربي. لذلك يؤكد بشارة أن انطلاقة المجلس كانت وليدة نظرة «علمية موضوعية تنطلق من أرض الواقع المعاش لتتطور تدريجيا نحو الهدف المأمول». إن الواقع المعاش لدول الخليج

(٣٠) مما يدلل على ذلك أن معظم كتابات المفكرين العرب كانت وما زالت إلى وقت قريب تركز على الوحدة العربية الشاملة. لتفاصيل عن هذه الحقيقة انظر:
ابراهيم، سعدالدين، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١. ص ٣٣.

(٣١) المصدر السابق، ص ١٣٦.

الست أفرز مجموعة من عوامل الالتقاء وهي التي تظافرت وكونت المجلس. وهذه العوامل يلخصها بشارة بعوامل الأمن والشعور بالخطر الخارجي والمحافظة على الثروة النفطية النادرة، وبعوامل التجانس السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والديمغرافي التي تتوافر في بلدان الخليج(٣٢).

أضف إلى ما تقدم دراسة أخرى أعدها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وردت ضمن التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، أكد فيها أن تقدم المجلس وانجازاته اتسمت بالحذر والبطء الشديدين «ولم تصل إلى درجة عالية من الفعالية في معالجة القضايا المشتركة». ويشير التقرير صراحة إلى أن الهاجس الأمني لدول الخليج كان من أهم الدوافع الرئيسية التي أبرزت المجلس إلى حيز الوجود. ويعرب التقرير عن مخاوفه من مدى قدرة المجلس على الاستمرار والديمومة إذا تبدلت الظروف التي دفعت إلى إنشائه. فهو يقرر ان معالجة مجلس التعاون الخليجي لمختلف القضايا المشتركة ينتج أساسا من تطورات وإفرازات الحرب العراقية الايرانية، وهي غير كافية لإيجاد تكامل اقتصادي، اجتماعي، سياسي خليجي يمكن أن يستمر ما بعد الحرب(٣٣). وفي دراسة أخرى عن المجلس يتفق محسن عوض مع عبدالله بشارة ومع التقرير الاستراتيجي العربي بشأن العوامل التي أفرزت المجلس ويشدد على أهمية العامل الأمني في تشكيله. ويؤكد عوض أن عدم قدرة بلدان الخليج فرادى على حماية أمن الخليج وشعور تلك البلدان بالضعف الناجم عن صغر عدد سكانها خاصة بعد إندلاع الحرب العراقية الايرانية وبعد الاجتياح السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ كانت من العوامل الدافعة للتعاون وبالتالي إلى تشكيل المجلس(٣٤).

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي قد أثار جدلا بين المفكرين العرب وانقسم هؤلاء المفكرون بين معارض ومؤيد. فالمعارضون يرون أن فكرة إنشاء المجلس المقصود منها ضرب العمل العربي المشترك على المستوى القومي، وضمن هذا الاطار يعلل خيرالدين حسيب فشل محاولات إنشاء «المركز العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا» وعدم نجاح محاولات إنشاء «المجلس العربي للموارد المائية» إلى معارضة السعودية لإنشائها ومحاولتها إنشاء ما أسمته «المؤسسة

---

(٣٢) بشارة، عبدالله، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية** عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥، ص ١٠.

(٣٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦**، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٣٦.

(٣٤) عوض، محسن، «محاولات التكامل الاقليمي العربي»، **المستقبل العربي**، ١١، ١٢١، آذار ١٩٨٩، ص ٧٨.

الاسلامية للعلم والتكنولوجيا». أضف إلى ذلك عدم قيام بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي - التي هي أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية - بتسديد التزاماتها المالية لعامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ في ميزانية مجلس الوحدة الاقتصادية في الوقت الذي كان فيه المجلس على وشك الامتناع عن دفع رواتب العاملين فيه(٣٥). وفي هذا النطاق يشير محسن عوض إلى أن هناك تيار يرفض هذه الفكرة ويرى أن التجمعات الاقليمية تحمل في طياتها احتمالات ومخاطر توسيع نطاق التفتت والتجزئة وينقلها من «تجزئة قطرية إلى تجزئة إقليمية» مؤكدا على أن التباين الاقتصادي والاجتماعي بين أقطار الأمة العربية يمكن أن يكون مدخلا لتكريس العزلة والانقسام وتقسيم الوطن العربي إلى «نواد خاصة مغلقة على أعضاء بعينهم...»(٣٦).

أما التيار المؤيد لفكرة التجمعات الإقليمية فإنه ينطلق من مقولة أن الاتجاه نحو الوحدة الشمولية الأيديولوجية لم يصمد للاختبار، وإنه لم يبق في الساحة غير أسلوب التقارب الاقليمي الواقعي المتدرج، كما في تجربة مجلس التعاون الخليجي، وأن هذه التجمعات الإقليمية إن تحققت وتنامت فهي مرشحة لأن تخلق تيارا وحدويا جديدا في الوطن العربي كله. فهذا محمد جابر الأنصاري يرى أن تجمع الأمة العربية في حلقات «منفصلة في البداية، مترابطة في النهاية» ومجلس التعاون الخليجي واحد من حلقاتها، سيقود إلى تجمع يؤدي في النهاية إلى تشكيل حلقة واحدة كبيرة تجمع الأمة العربية كلها(٣٧). ويتفق غسان سلامة مع الأنصاري في تأييده لقيام وحدات محلية مندمجة قد تشكل بالفعل خطوة على طريق الوحدة الكبرى شريطة أن تقوم هذه الوحدات على أهداف واضحة وعلى ظروف تاريخية متشابهة(٣٨). وضمن هذا التيار، وفي معرض حديثه عن الوحدة العربية يطالب محمد عابد الجابري بما يسميه «إعادة تأسيس فكرة الوحدة في الوعي العربي». ويرى أن هذا التأسيس يجب أن ينطلق من «معطيات الواقع وحاجات الحاضر والمستقبل». فهو ينادي «بالوحدة الممكنة». الوحدة التي تنطلق من التعايش السلمي بين البلدان العربية المتجاورة منها بشكل خاص ضمن إطار الثقة المتبادلة والعمل

(٣٥) أنظر مداخلة خيرالدين حسيب على ورقة الامام «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة»، ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٩٦.

(٣٦) عوض، محسن، مصدر سابق، ص ٨٣.

(٣٧) الأنصاري، محمد جابر، «نموذج عربي في نظرية الوحدة الطبيعية»، العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٧، آب/أغسطس، ١٩٨٨ ص ١٨ - ٢٢.

(٣٨) سلامة، غسان، «الجامعة والتكتلات العربية»، ورقة قدمت إلى جامعة الدول العربية الواقع والطموح (ندوة) ص ٧٩٩.

المشترك في الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية[٣٩]. وبشكل عام، يلاحظ على هذه الدراسات أنها لم ترق إلى مستوى النظريات التي يمكن أن يتبناها باحثون آخرون وبقيت مجرد اجتهادات فردية.

إن هذا التجاهل شبه الكامل لنظريات التكامل الدولي من قبل الباحثين العرب يمكن رده أيضا إلى ركون هؤلاء الباحثين إلى أن هذه النظريات وضعت لتعالج حالات تناسب مناطق معينة من العالم ولا تنطبق بأي حال من الأحوال على الواقع العربي. وحتى حالات التكامل المشابهة إلى حد ما لما حدث في الغرب، ومحاولات إنشاء مؤسسات فوق وطنية مثل جامعة الدول العربية لم تعط أي انتباه بل على العكس تعامل معها المفكرون والباحثون العرب على أنها مؤسسة آنية وجدت لتعزز القطرية ولتكون أداة التفاف على الوحدة العربية الشاملة.

إن ما بذله الباحثون العرب من جهد لا ينكر كان موجها بشكل أساسي نحو التكامل الاقتصادي العربي فقط، ولقد اكتفى هؤلاء الباحثون بالاشارة إليه كعامل معزز لفكرة الوحدة الاندماجية الشاملة. وما هو ملاحظ بشكل واضح أن الفكر الاجتماعي العربي لم يحاول الاستفادة من نظريات التكامل الدولي التي ظهرت وتبلورت والتي كان لها تأثيرها في الفكر الغربي حتى أن هذه النظريات لم تترجم إلى اللغة العربية حتى تكون في متناول القارىء العربي. الأمر الذي قد يضفي أهمية خاصة على هذه الدراسة التي يأمل الباحث من خلالها لفت انتباه الباحث العربي إلى هذا المجال الهام.

أضف إلى ذلك أن كثيرا من الباحثين العرب تأثروا بدرجة كبيرة باتجاهات دولهم القطرية. لقد شهدت فترة الستينات انحساراً للفكر القومي الوحدوي بدأ بنكسة الانفصال عام ١٩٦١ واشتد بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧. وشهدت فترة السبعينات مرحلة تحول حيث تضاءل دور المثقفين الوحدويين وحل محلهم أولئك المهتمون بالتنمية والاقتصاد وأصبحت مدرسة الواقعية السياسية والاقتصادية هي المهيمنة على الواقع العربي فكرا وتطبيقا، وأصبحت التنمية القطرية بديلا للتكامل القومي. ولقد شجعت الدولة القطرية التوجه إلى إعاقة التكامل العربي سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا وحاولت إحباط كل الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بشتى أنواعه كمدخل لعملية الوحدة الشاملة. ويبدو أن هذه الحقيقة دفعت المفكرين العرب إلى التسليم بأن كل النظريات والأبحاث العلمية لا تجدي في مقابل القرار السياسي بالوصول إلى التكامل أو عدمه. بمعنى أن المثقفين العرب رأوا أن عمليات التكامل بين الأقطار العربية لا

(٣٩) الجابري، محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩٧.

تخضع لاعتبارات توافر أو عدم توافر عناصر التكامل بقدر ما تخضع إلى مزاجية الأنظمة السياسية ومدى توافر الارادة السياسية لدى كل قطر في السير باتجاه عملية التكامل. باختصار، فإنني اعتقد أن المفكرين العرب اعتبروا أن التكامل العربي هي قضية سياسية أولاً وأخيراً وليس كما رآها مفكرو التكامل الغربيون تبدأ بأمور غير سياسية أولا ثم تنتهي لتصبح سياسية فيما بعد. فالحوافز تجاه التكامل والعقبات في سبيله هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية وبالتالي فإن قناعة المفكرين العرب أن الارادة السياسية هي شرط أساسي ومسبق لأي تكامل عربي سواء على المستوى الاقليمي أو القومي هي التي دفعتهم إلى التسليم بحقيقة عدم ملاءمة نظريات التكامل الدولي لواقعهم العربي.

وأخيرا، فإنني اعتقد أن الوحدة هي وحدة الشعوب لا وحدة الحكام. وأن المرحلة العملية الأولى من مراحل التكامل العربي هي الديمقراطية. فإذا ترسخت الديمقراطية الحقيقية في أقطار الوطن العربي وأصبحت مقاليد الأمور في يد الشعوب فإن قضية تجاوز الدولة القطرية ستصبح أمرا سهلا وقابلا للتحقيق خاصة عندما يصل المواطن العربي إلى القناعة بأن أمنه القومي والسياسي والاقتصادي لا يمكن أن يتحقق في ظل التجزئة وتكريس القطرية.